SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

الدليل الإرشادي
لمعرفة المستفيد الحقيقي

وفق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح للمرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وفروعها ذات العلاقة بها

المقدمة

1. تبرز المملكة العربية السعودية بمساهمتها الفاعلة في الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز النزاهة المالية. والتزمت المملكة منذ حصولها على العضوية الكاملة بمجموعة العمل المالي في عام 2019 بتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

2. ويقوم المراجعون وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين («الهيئة») بدور محوري في هذه الجهود الوطنية، فلا يقتصر الدور المنتظر منهم على مجرد التحقق من القوائم المالية، بل يمتد أيضاً إلى تقييم ما إذا كانت المؤسسات تمتلك أنظمة فعالةً للكشف عن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنعها والإبلاغ عنها. ويُعتبر المراجعون وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة وفقاً لنظام مكافحة غسل الأموال من أصحاب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، استنادا إلى الخدمات المحددة المقدمة. ويتطلب هذا الدور المزدوج من المراجعين - سواءً كمنوطين بمراجعة الالتزام أو كجهة خاضعة للتنظيم تلتزم بالتزامات مباشرة - الحفاظ على تطبيق إجراءات داخلية صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مكاتبهم.

3. ويُعد هذا الدليل مرجعاً عملياً للمراجعين المتمرسين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة العاملين في المملكة العربية السعودية. ويجمع الدليل بين المرئيات التنظيمية والمؤشرات التحذيرية وأدوات المراجعة لضمان قدرة المراجعين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية بما يتماشى مع النظام السعودي والتوقعات العالمية. ويركز الدليل على كل من التزامات المراجع وكذلك تقييم مدى التزام العملاء بالأنظمة واللوائح ذات الصلة.

مفهوم المستفيد الحقيقي

4. يُعرَّف المستفيد الحقيقي في الفقرة (15) من المادة (1) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال، بأنه الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي يمتلك أو يمارس سيطرة فعلية نهائية مباشرة أو غير مباشرة على العميل أو الشخص الطبيعي الذي تُجرى المعاملة نيابة عنه، أو على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو المنظمات غير الهادفة إلى الربح أو على أي شخص اعتباري آخر.

5. كما أشارت اللائحة التنفيذية في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة (7.2) من المادة (7) إلى وجوب أن تتضمن تدابير العناية الواجبة التعرف على هوية المستفيد الحقيقي، واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصدر موثوق ومستقل، بحيث تقتنع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، بأنها تعرف المستفيد الحقيقي، وذلك على النحو التالي:

- **أ-** يجب تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يملك أو يسيطر على 25% أو أكثر من حصص الشخص الاعتباري، واتخاذ التدابير المعقولة للتحقق من هويته.
- **ب-** في الحالات التي لا تتوفر فيها حصة مسيطرة بحسب ما هو محدد في الفقرة السابقة، أو حيث يشتبه بأن مالك الحصة المسيطرة ليس هو المستفيد الحقيقي، تحدد هوية الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة على الشخص الاعتباري عبر وسائل أخرى، أو يمكن اللجوء -كوسيلة أخيرة- إلى تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل منصب مسؤول الإدارة العليا والتحقق منها.

› **ج-** بالنسبة للترتيبات القانونية، فيجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد هوية المنشئ أو الناظر، أو المستفيدين أو أصناف المستفيدين وأي شخص طبيعي آخر يمارس السيطرة الفعلية والنهائية على الترتيب القانوني أو يشغل مناصب مماثلة للأنواع الأخرى من الترتيبات القانونية واتخاذ التدابير المعقولة للتحقق من هذه الهوية.

6. يجب على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها التمييز بين المالك النظامي والمستفيد الحقيقي. فالمالك النظامي تعني الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمتلكون الشخص الاعتباري. ويمتد تعريف المستفيد الحقيقي إلى ما بعد الملكية القانونية، إذ يأخذ في الاعتبار مفهوم الملكية والسيطرة الفعلية النهائية. كما أن تحديد المساهمين في الكيان وحده لا يكشف دائمًا عن المستفيدين الحقيقيين، نظرًا لأن المساهمين قد يكونون كيانات قانونية أخرى.

7. ومن المهم الإشارة إلى أن المستفيد الحقيقي هو الشخص الطبيعي (وليس الاعتباري) الذي يمتلك فعليًا ويستفيد من رأس المال أو أصول الشخص الاعتباري، وكذلك من يمارس السيطرة الفعلية عليه (سواء شغل منصبًا رسميًا ضمن ذلك الكيان أو لم يشغله)، وليس فقط الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يملكون من الناحية القانونية (من الناحية الشكلية) هذا الحق نظاماً. كما أنه حتى إذا تضمنت معلومات المساهمين أشخاصًا طبيعيين، فقد لا تشمل أولئك الذين يمارسون السيطرة دون أن يكونوا مساهمين، أو الذين يتحكمون في الكيان القانوني بناءً على نوع الأسهم التي يمتلكونها، بغض النظر عن نسب الملكية.

الالتزامات المتعلقة بتحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والتحقق منه

8. يحاول المجرمون في كثير من الأحيان إخفاء المستفيد الحقيقي والسيطرة الحقيقية، مما يجعل عملية التحديد والتحقق أمرًا صعبًا. وتكمن الالتزامات في تحديد الأفراد الذين يشغلون صفة المستفيدين الحقيقيين، مع التأكيد على أن المستفيد الحقيقي هو دائمًا شخص طبيعي وليس شخص اعتباري. وقد يكون لدى الشخص الاعتباري او الترتيب القانوني أكثر من مستفيد حقيقي، مما يستلزم تحديد هوية جميع الأفراد الذين يتمتعون بهذه الصفة والتحقق منهم.

9. تتمثل المهمة الأساسية في تحديد ترتيبات المستفيد الحقيقي للعملاء والتحقق منها. ويساعد فهم من هم المستفيدون الحقيقيون على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. ويشمل ذلك التزامات المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها بما في ذلك:

- فهم هيكل الملكية الخاص بالعميل.
- تحديد المستفيد الحقيقي.
- التحقق من هوية المستفيد الحقيقي.

10. كخطوة أولى، يجب على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها تحديد هيكل الملكية الخاص بالعميل، إذ يُعد هذا الهيكل عنصرًا أساسيًا يوجّه اختيار التدابير المناسبة للعناية الواجبة بالعميل. كما أنه يوفر فهمًا لمدى تعقيد ترتيبات الملكية الخاصة بالعميل.

11. من المهم معرفة المستفيد الحقيقي من العميل (الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني) الذي تتعامل معه المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها سواءً أكان مملوكًا بشكل مباشر أو غير مباشر، أو ما إذا كانت سلسلة الملكية تتضمن شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية معقدة. ويسمح هذا التقييم الأولي للمنشآت المرخص لها بتصنيف مستوى المخاطر الخاص بالعميل بدقة.

12. كخطوة ثانية، ولغرض تحديد المستفيد الحقيقي، يجب على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها البدء بتحديد ما إذا كان هناك أي شخص طبيعي يمتلك العميل (الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني). وإذا لم يتم تحديد ملكية مباشرة أو غير مباشرة، فيجب تحديد الشخص الذي يسيطر على 25% أو أكثر من الأسهم أو من حقوق التصويت في الشخص الاعتباري.

13. وفقًا للنهج القائم على المخاطر، يُسمح للمنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها عدم تطبيق متطلب تحديد المستفيد الحقيقي على الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق منظم وتخضع لالتزامات الإفصاح وفقًا لأنظمة المملكة العربية السعودية أو للمعايير الدولية المكافئة التي تضمن الشفافية الكافية للمعلومات المتعلقة بملكية رأس المال.

14. وباختصار، يجب على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها ما يلي:

- **أ -** تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم في النهاية حصة ملكية مسيطرة في الشخص الاعتباري، أي تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أكثر من 25% من الحصص.
- **ب -** في حال وجود شك حول ما إذا كان الأشخاص المسيطرون هم المستفيدون الحقيقيون، أو إذا لم يمارس أي شخص طبيعي السيطرة عبر الملكية، فيجب تحديد الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة بأي وسائل نظامية أخرى متاحة.

ج - في حال عدم تحديد أي شخص طبيعي، يتعين على المنشآت المرخص لها تحديد واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هوية الشخص الطبيعي المعني الذي يشغل منصب المسؤول التنفيذي أو شاغلي الوظائف القيادية.

الملكية المباشرة وغير المباشرة لتحديد المستفيد الحقيقي

15. في سلسلة تحديد المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين، تتمثل الخطوة الأولى للمنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها في تحديد ما إذا كان العميل (الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني) مملوكًا بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين.

16. قد يتم تقسيم الملكية إلى حصص تبلغ 25% أو أقل، إلا أن العلاقات بين الأطراف قد تمنح أحد الأفراد ملكية إجمالية في العميل تتجاوز نسبة 25%. ويشمل ذلك الأفراد الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر نسبة محددة من حصة الملكية في الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.

مثال 1

يوضح هذا المثال حالة ملكية مباشرة بسيطة، حيث يكون الكيان مملوكًا من قبل أربعة أشخاص طبيعيين.

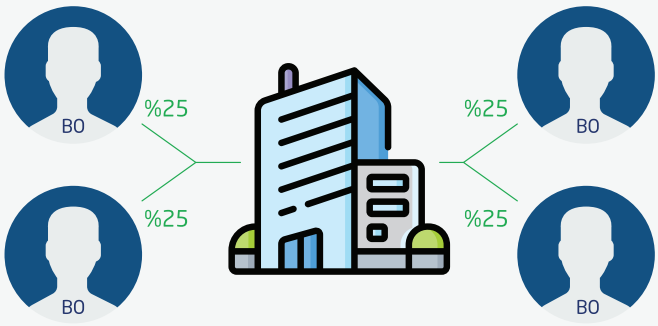

مثال 2

يوضح هذا المثال أن هناك أربعة أشخاص طبيعيين هم الملاك المباشرون للعميل، ومع ذلك يمتلك شخصان طبيعيان فقط نسبة 25% أو أكثر من الكيان.

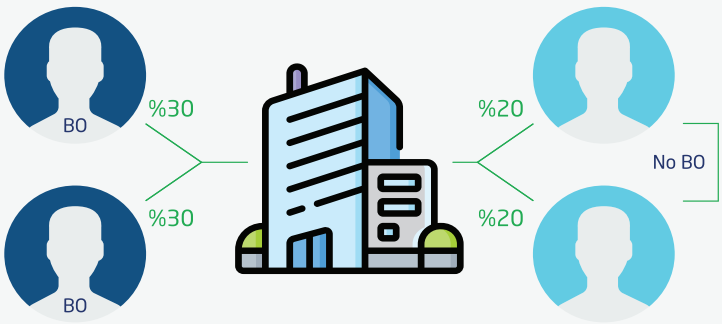

مثال 3

يوضح هذا المثال هيكلًا بسيطًا للملكية المباشرة وغير المباشرة، حيث يكون الكيان مملوكًا من جهة بواسطة شخص طبيعي بشكل مباشر، ومن جهة أخرى بواسطة شخص طبيعي من خلال كيان قانوني آخر.

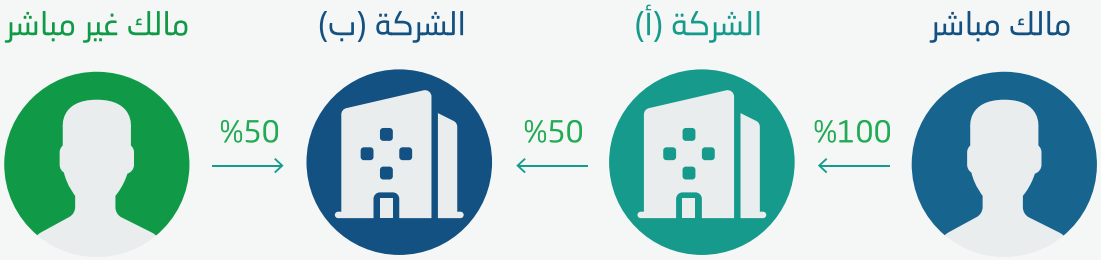

كجزء من اختبار الملكية، يجب على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها حساب نسبة الملكية. عندما يجب تحديد نسبة رأس المال المحتفظ بها عبر عدة مستويات متتابعة من الملكية غير المباشرة، فإن النسبة الإجمالية لرأس المال التي يمتلكها كل فرد في النهاية هي النتيجة الرياضية لهذه النسب المختلفة المحتفظ بها بشكل غير مباشر - وهو حساب موزون لنسب أسهم رأس المال المحتفظ بها. في هذه الحالة الموضحة، يمتلك المالك غير المباشر 50% من الشركة أ (100% × 50% = 50%).

مثال 4 - الملكية المجمعة

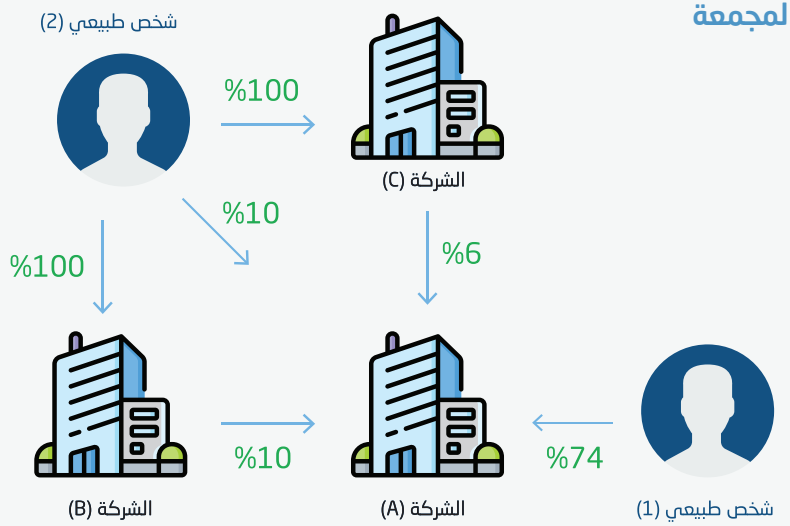

هذا المثال يوضح أن الشخص الطبيعي الأول يمتلك حصصًا مباشرة وغير مباشرة في الشركة (أ). تبلغ الحصة الإجمالية 26% عند تجميعها، وبالتالي يجب اعتبار الفرد كمستفيد حقيقي في الشركة (أ) مع الشخص الطبيعي الثاني، وعليه فإن الأشخاص الطبيعيين قد يمتلكون حصص ملكية في كيان قانوني بشكل مباشر وغير مباشر في الوقت ذاته، فمن الضروري أن يتم تحديد جميع هذه المصالح، وحسابها، وتجميعها، ويجب جمع نسب الملكية المباشرة، وغير المباشرة، لضمان تحديد حصة الملكية الإجمالية لكل شخص طبيعي بدقة، وهذه الطريقة تضمن أن الأفراد الذين يسيطرون على ملكية كبيرة من خلال مصالح مجمعة تم التعرف عليهم بشكل واضح كمستفيدين حقيقيين.

مفهوم السيطرة

17. يلزم المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها تحديد شخص طبيعي يملك السيطرة النهائية على العميل عندما لا يتم تحديد ملكية مباشرة أو غير مباشرة تتجاوز 25%.

18. يشير مفهوم السيطرة إلى القدرة على اتخاذ القرارات الجوهرية داخل الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني وفرض تلك القرارات، ويجب التمييز بين العمل نيابة عن العميل وامتلاك السيطرة الفعلية عليه، بما يسهم معرفة هيكل الإدارة والحوكمة في تحديد الأفراد الذين لديهم سيطرة فعلية، وعند تحديد الأشخاص المسيطرين فعلياً على

العملاء غير الأفراد، يجب أن نأخذ بالاعتبار الأفراد الذين بمكنهم السيطرة على العميل وتعيين أو فصل الإدارة العليا، والذين يمتلكون أكثر من ٢٥% من حقوق التصويت والأفراد في المناصب الإدارية العليا (مثل: الرئيس التنفيذي) والأمناء حيثما ينطبق ذلك، تضمن هذه المقارنة الشاملة فهمًا دقيقًا للمستفيد الحقيقي الذي يمتلك السيطرة الفعلية.

19. في الحالات التالية أمثلة على الأشخاص الطبيعيين الذين يمكن اعتبارهم مستفيدين حقيقيين على أساس أنهم المالكون/المسيطرون فعلياً على الشخص الاعتباري، إما من خلال مصالحهم، أو من خلال المناصب التي يشغلونها داخل الصفة الاعتبارية أو من خلال الوسائل الأخرى:

- **أ-** المساهمون الذين يملكون السيطرة بمفردهم أو مع مساهمين آخرين وذلك من خلال عقود، أو اتفاقيات أو علاقات أو وسطاء داخل الكيان أو وسائل أخرى: تركز هذه المقاربة على المساهمين الذين يملكون هذه السيطرة، سواء بمفردهم أو بشكل جماعي، من خلال عقود، أو اتفاقيات أو علاقات أو وسطاء أو كيانات متداخلة، وتشمل السيطرة غير المباشرة والتي قد تمتد إلى ما هو أبعد من الملكية القانونية من خلال الكيانات المؤسسية والشخصيات الوهمية.
- **ب-** السيطرة من خلال العلاقات الشخصية: تشمل الأفراد الذين يتحكمون في كيان اعتباري نتيجة علاقاتهم الشخصية مع الأفراد المالكين للكيان أو يتمتعون بنفوذ داخله.
- **ج-** السيطرة دون ملكية: قد يسيطر الأشخاص الطبيعيون دون ملكية من خلال المساهمة في تمويل المشروع أو لوجود علاقات عائلية وثيقة أو ارتباطات تاريخية أو تعاقدية مع الكيان، ويمكن افتراض وجود سيطرة، حتى لو لم يتم ممارستها فعلياً، على سبيل المثال: الانتفاع من الأصول المملوكة من الكيان الاعتباري، ويمكن أيضا إثبات السيطرة غير المباشرة من خلال اتفاقيات المساهمين أو ممارسة النفوذ السائد أو القدرة على تعيين الإدارة العليا، وقد يتعاون المساهمون لتعزيز السيطرة من خلال اتفاقيات رسمية أو غير رسمية، بما في ذلك استخدام المساهمين الوهميين.
- **د-** السيطرة من خلال المناصب التي يشغلها: إن معرفة الأفراد المسؤولين عن القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على ممارسات الكيان أو اتجاهه، مثل المديرين أو التنفيذيين أمر مهم، فقد يتحكم المديرون في الكيان، أو قد لا يتحكمون به فعلياً، وقد يكون لديهم معلوماتهم محدودة إذا كانت هناك شخصيات وهمية تمثل مصالح غير محددة.
- **هـ-** السيطرة التنفيذية: لدى الأشخاص الطبيعيين سيطرة تنفيذية مهمة على الشؤون اليومية من خلال مناصبهم الإدارية العليا، مثل الرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو المدير التنفيذي، أو الرئيس، فلدى هؤلاء الأفراد سلطة كبيرة على العلاقات والشؤون المالية القائمة للكيان الاعتباري، بما في ذلك التعاملات مع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، التي تدير الحسابات نيابة عن الكيان.
- **و-** الأمناء (عند الاقتضاء).
- **يوضح المخطط التالي مفاهيم السيطرة التي على أساسها يجب اعتبار الشخص الطبيعي مستفيدًا حقيقيًا.**

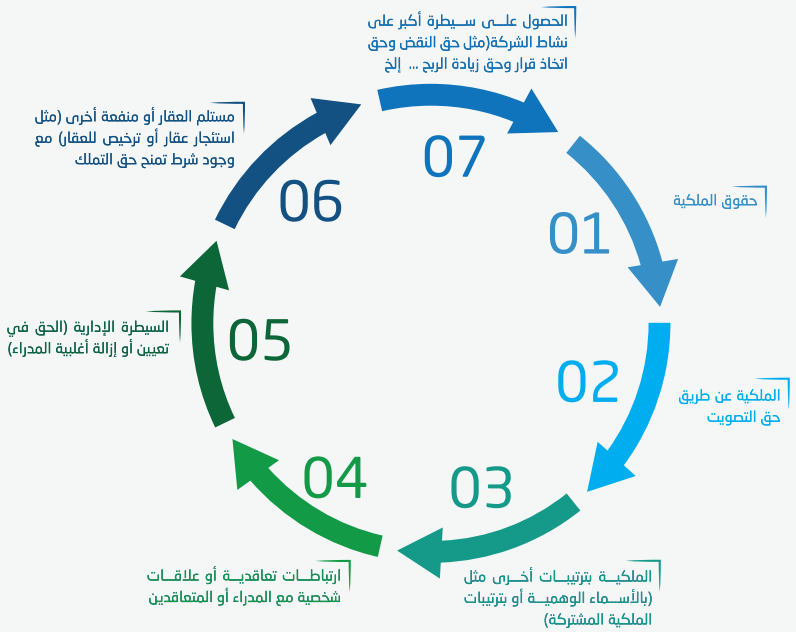

* المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إطار بناء أنظمة فعالة للملكية المستفيدة: مجموعة أدوات مشتركة للمنتدى العالمي والبنك الدولي للتنمية

المثال 5 يوضح حالة لا يمتلك فيها الكيان أي مستفيدين حقيقيين بناءً على حقوق السيطرة النهائية، ولكن حيث يؤهل شخص طبيعي خارجي كمستفيد حقيقي بناءً على أن هذا الشخص يمكنه تعيين أو عزل مديري الكيان رغم عدم امتلاكه لأي حقوق ملكية في الشركة.

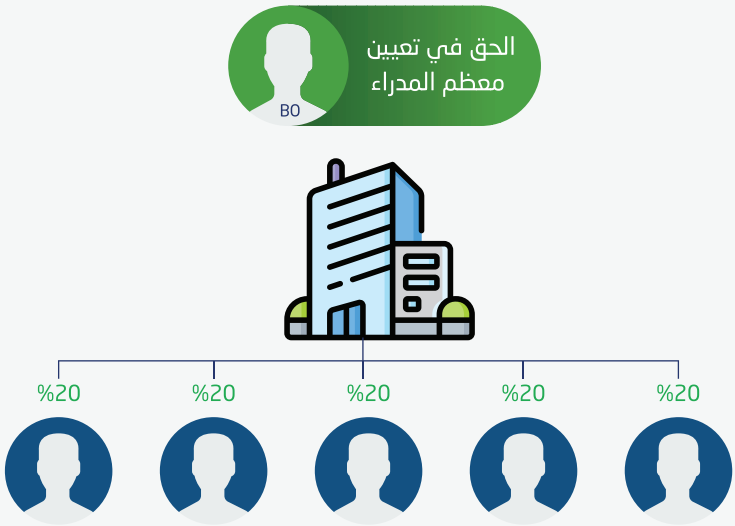

التحقق من هوية المستفيد الحقيقي

20. يجب على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها النظر فيما إذا كانت المعلومات المقدمة بشأن المستفيد الحقيقي كافية لتحديد هويته وأن تستند على وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر مستقلة وموثوقة ومحدثة تلبي المتطلبات النظامية.

21. تشمل المعلومات الكافية لتحديد هوية المستفيد الحقيقي، على سبيل المثال، الاسم الكامل، الجنسية، تاريخ ومكان الميلاد بالكامل، بيانات الهوية للمواطن والمقيم بالكامل، وبيانات جواز السفر لغير المقيم وعنوان محل الإقامة، ورقم الهاتف المحمول وعنوان البريد الإلكتروني -إن وجد-.

22. يجب التحقق من صحة المعلومات المقدمة حول المستفيد الحقيقي لضمان دقتها. كما يجب أن تستند عملية التحقق على اتباع النهج القائم على المخاطر. ويلزم توفير هيكل الشركة المُبسط للتحقق من صحة وسلامة الوثائق المقدمة من مصدر موثوق. أما هياكل الملكية المعقدة فتستلزم الاعتماد على مصادر إضافية وجهات مختصة للتحقق من صحة المعلومات المقدمة، بما في ذلك فحص دقة الوثائق لتحديد حالة المستفيدين الحقيقيين، فالهياكل المؤسسية البسيطة تتطلب التحقق من أن الوثائق المقدمة صحيحة وسارية المفعول. أما الهياكل الملكية الأكثر تعقيدًا فتتطلب مزيدًا من المصادر للتحقق من المعلومات المقدمة، بما في ذلك تركيز أكبر على أنواع الوثائق وصحة الوثائق المقدمة لإثبات حالة المالك المستفيد (مثل مستندات المساهمين والاتفاقيات الأخرى التي تمنح الأشخاص الطبيعيين السيطرة على الكيان القانوني أو الترتيب القانوني).

23. بالنسبة لهياكل الملكية المعقدة، قد تشمل الوثائق التي قد تساعد في التحقق من المستفيد الحقيقي على سبيل المثال لا الحصر: عقد تأسيس الشركة، السجل التجاري، الذي يظهر الملكية و/أو سجل المساهمين، النظام الأساسي - إن وجد - للكيان القانوني أو الترتيب القانوني، أي شخص طبيعي/ناظر/واقف/مستفيد حقيقي/شخص اعتباري الذي يمارس السيطرة الفعلية خلف ترتيب المساهمين، وأي اتفاقيات للمساهمين التي تبين أن سيطرة شخص طبيعي في أسهم أكثر من مساهم واحد، ووثائق تثبت أن شخصاً طبيعياً قادر على السيطرة شخص اعتباري، ووثائق تثبت أن شخصاً طبيعياً لديه السلطة لتعيين الإدارة العليا، ووثائق على سبيل المثال (عقد عمل) (على أن مديراً أو موظفاً يمكنه التأثير على شخص اعتباري، أو وثائق تثبت أن شخصاً طبيعياً لديه السيطرة على كيان قانوني أو ترتيب قانوني.

24. كلما كان هيكل الملكية أكثر تعقيدًا، زادت الحاجة لاتخاذ المزيد من إجراءات التحقق حتى تصبح المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها مقتنعة بأنها تعرف من هو المستفيد الحقيقي.

25. يوضح الجدول أدناه أمثلة على الكيانات وأنواع المستفيدين الحقيقيين والوثائق التي يجب تقديمها لتحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منه:

أمثلة على المستفيدين الحقيقيين حسب نوع الكيان القانوني

نوع الكيان القانوني	نوع المستفيد الحقيقي	نوع الوثائق لتحديد والتحقق من الهوية
الشركات	- الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 52% من الأسهم أو حقوق التصويت. - إذا لم تتحقق النسبة المطلوبة، أو هناك شك بأن الشخص الطبيعي المالك للنسبة، فيعد المستفيد الحقيقي كل شخص طبيعي يمارس سيطرة فعلية نهائية على الشركة بأي وسيلة كانت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عدا الملكية في رأس مال الشركة. - إذا تعذر تحديد الشخص الطبيعي فيعد مدير الشركة أو عضو مجلس إدارتها أو رئيسها المستفيد الحقيقي.	- شهادة التأسيس - شهادة التسجيل - نظام الشركة الأساسي/ عقد التأسيس - سجل المستفيد الحقيقي
الجمعيات أو المؤسسات الأهلية	- عضو مجلس إدارة جمعية أو عضو مجلس أمناء مؤسسة. - مسؤولًا تنفيذيًا لجمعية أو مؤسسة أو كان من شاغلي الوظائف القيادية. - أي شخص طبيعي لا يندرج ضمن الفقرتين السابقتين ويمتلك السلطة لتعيين أو عزل المسؤول التنفيذي أو شاغلي الوظائف القيادية في الجمعية أو المؤسسة، أو يمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سيطرة على الأنشطة العامة للجمعية أو المؤسسة.	- بيانات الجمعية أو المؤسسة. - شكلها القانوني. - عنوان مقرها الرئيسي، رقم التسجيل، والتصنيف، والجهة المشرفة عليها فنياً. - قائمة أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء وشاغلي الوظائف القيادية. - اللائحة الأساسية للجمعية أو المؤسسة. - بيانات المستفيد الحقيقي (اسمه، رقم هويته، مكان وتاريخ ميلاده، عنوانه الوطني، بينات التواصل، التاريخ الذي أصبح فيه مستفيداً حقيقياً من الجمعية أو المؤسسة الأهلية، السبب الذي أصبح بموجبه مستفيداً حقيقياً من الجمعية أو المؤسسة).
الترتيب القانوني	- الواقف الذي يمارس سيطرة فعلية ونهائية على الوقف. - الناظر. - أي شخص طبيعي أخر يمارس السيطرة الفعلية والنهائية على الوقف.	صك الوقف - شهادة تسجيل الوقف - صك النظارة - كافة المستندات الرسمية ذات العلاقة بالوقف.

المراقبة المستمرة لتحديد هوية المستفيدين الحقيقيين

26. في الحالات التي تدخل فيها المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها في علاقة مستمرة مع العميل، لا ينبغي الاكتفاء بمعالجة عملية التحقق من هوية المستفيد الحقيقي في المرة الأولى فقط، بل تصبح المراقبة المستمرة للمستفيد الحقيقي أكثر أهمية لضمان التعرّف الدقيق على الأشخاص الذين يملكون السيطرة الفعلية أو يستفيدون فعلياً من الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني. ولضمان معرفة التغيرات التي قد تطرأ على هوية المستفيد الحقيقي، لا سيما في الهياكل المعقدة التي تكون فيها الملكية أو حقوق السيطرة موزعة بين عدة أطراف وغالباً ما تُمارس بشكل غير مباشر، كونه قد يدخل مستثمرون جدد بدور مؤثر في الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، أو يقوم المستفيدين الحقيقين الحاليين بنقل السيطرة. عليه، ينبغي على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها إجراء مراجعة ومراقبة مستمرة للعمليات للتأكد من أن فهمها لهوية المستفيد الحقيقي لا يزال محدثاً ودقيقاً.

27. غالبًا ما يستغل المجرمون هياكل الملكية المعقدة أو يستخدمون أسماء كواجهة لإخفاء المستفيدين الفعليين من الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، مما يسهل عليهم تنفيذ أنشطة غير مشروعة دون أن يتم اكتشافهم. وفي حال غياب المراقبة المستمرة، قد تمر هذه المحاولات لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي دون أن يتم ملاحظتها، مما يسمح بإخفاء المتحصلات غير المشروعة دون إثارة أي مؤشرات إنذار. ومن خلال المراقبة المستمرة للتدفقات المالية ومراجعة التغيرات في هياكل الملكية، يمكن للمنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها تحديد ورصد الأنماط غير الاعتيادية مثل التناقضات في سجلات هيكل الملكية، أو التعامل مع الدول عالية المخاطر، مما يمكّنها اكتشاف مثل هذه المؤشرات مبكرًا. ويسهم هذا الكشف المبكر في منع إساءة استخدام مهنة المحاسبة والمراجعة وفروعها ذات العلاقة بها للنظام المالي في الأنشطة غير القانونية.

28. تماشيًا مع معايير مجموعة العمل المالي (FATF)، يجب على المنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها اعتماد نهج قائم على المخاطر عند إجراء العناية الواجبة بالعملاء (CDD)، والذي يشمل الحاجة إلى المراقبة المستمرة. كما يتعين إخضاع الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية المصنَّفة على أنها ذات مخاطر عالية إلى تدقيق أكثر تكرارًا وتفصيلًا. ويُمكّن هذا النهج المنشآت المرخص لها من تكييف تدابير العناية الواجبة طبقا لتقييم المخاطر المحدث للعميل أو المستفيد الحقيقي، مما يضمن التعامل السريع والفعال مع أي مخاطر ناشئة.

29. بالإضافة إلى ذلك، فإن المراقبة المستمرة أمر حيوي لتقليل المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. فهي تتيح للمنشآت المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة المراجعة وفروعها ذات العلاقة بها اكتشاف المعاملات غير العادية، سواء كانت تحويلات كبيرة أو سلسلة من المعاملات الصغيرة المصممة لتجنب الاكتشاف (المعروفة عادة باسم «الهيكلة»). يمكن أن تحفز هذه المؤشرات مزيدًا من التحقيق أو إبلاغ الجهات المختصة، مما قد يساعد في منع إتمام الأنشطة المالية غير القانونية.

SOCPA

الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

8004404444 | socpa.org.sa